

Distr.: General
9 October 2012

القرار ٢٠٦٩ (٢٠١٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٨٤٣، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن أفغانستان، ولا سيما قراراته ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣) و ٢٠١١ (٢٠١١) و ٢٠٤١ (٢٠١٢)،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٨٢٢ (٢٠٠٨) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩) و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ (٢٠١١)،

وإذ يكرر تأكيد دعمه للجهود الدولية التي تبذل لاستئصال جذور الإرهاب وفقاً لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى قراراته ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) و ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وإلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وقراريه ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، **وإذ يحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان (S/2012/261)، وبالنتائج التي توصل إليها فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2012/3)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية،





وإذ يسلِّم بأن المسؤولية عن توفير الأمن وإرساء القانون والنظام في جميع أنحاء البلد تقع على عاتق السلطات الأفغانية، **وإذ يؤكد** دور القوة الدولية للمساعدة الأمنية في مساعدة الحكومة الأفغانية على تحسين الحالة الأمنية وبناء قدراتها في مجال الأمن، **وإذ يرحب** بتعاون الحكومة الأفغانية مع القوة الدولية،

وإذ يشدد على الأهمية المحورية التي يكتسيها تشجيع أفغانستان على تولي زمام الأمور والقيادة في جميع مجالات الحوكمة، بما يتسق مع عملية كابُل،

وإذ يرحب باستنتاجات المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان الذي عقد في بون (S/2011/762) والذي أعلن أن العملية الانتقالية، التي ستكتمل قبل نهاية عام ٢٠١٤، ينبغي أن يعقبها عقد التحوُّل (٢٠١٥-٢٠٢٤) الذي ستوطِّد فيه أفغانستان سيادتها بشكل كامل من خلال تعزيز أركان دولة مستدامة قادرة على إنجاز جميع مهامها لما فيه خدمة شعبها، **وإذ يرحب كذلك** بتوافق الآراء الاستراتيجي بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على شراكة متجددة ودائمة لأغراض عقد التحوُّل هذا، استناداً إلى التزامات متبادلة راسخة، **وإذ يرحب** بالنتائج التي توصل إليها مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان (S/2012/532) واعتماد إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة لدعم النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين في أفغانستان، الذي أكدت فيه الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي من جديد التزاماتهما المتبادلة،

وإذ يسلِّم مرة أخرى بالترابط الذي تتسم به التحديات الماثلة في أفغانستان، **وإذ يؤكد من جديد** أن أوجه التقدم المستمر في مجالات الأمن والحوكمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية، وكذلك في مسائل مكافحة المخدرات ومكافحة الفساد وتحقيق المساءلة الشاملة لعدة قطاعات، يعزز كل منها الآخر وأن برامج الحوكمة والتنمية التي أعطيت الأولوية في المرحلة الانتقالية ينبغي أن تتسق مع الأهداف المحددة في عملية كابُل والبرامج الوطنية ذات الأولوية، **وإذ يرحب** بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات باتباع نهج شامل،

وإذ يشدد في هذا السياق على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود من جانب الحكومة الأفغانية من أجل مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وزيادة المساءلة، تمشياً مع التزام الحكومة الأفغانية بتعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة الفساد على نحو ما أكدت عليه نتائج مؤتمر طوكيو وإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة،

وإذ يرحب بالالتزامات الطويلة الأجل التي تعهد بها الشركاء الدوليون لأفغانستان، بما في ذلك منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة والشركاء الإقليميون، بمواصلة دعم أفغانستان بعد المرحلة الانتقالية، بما في ذلك بعد عقد التحوُّل،

وإذ يشدد على أهمية طابعها التكميلي، إلى جانب الشراكات الثنائية التي تحددها حكومة أفغانستان مستقبلا،

وإذ يشدد على أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة أفغانستان والبلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في لشبونة، بشأن نقل المسؤولية الرئيسية عن الأمن في أفغانستان إلى حكومة أفغانستان بشكل تدريجي في شتى أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٤، **وإذ يرحب** بالتنفيذ الجاري للأجزاء الثلاثة الأولى من العملية الانتقالية **وإذ يتطلع** إلى مد نطاقها لتشمل بقية البلد والمرحلة التي سيصلها ذلك في منتصف عام ٢٠١٣ عندما ستكون جميع المناطق قد دخلت العملية الانتقالية وستتولى القوات الأفغانية زمام الأمر في المسائل الأمنية في جميع أرجاء البلد، وإذ تشدد على الدور الذي تواصل القوة الدولية أداءه دعماً لحكومة أفغانستان وتعزيزاً للانتقال المتسم بالمسؤولية، وعلى أهمية تعزيز قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية،

وإذ يسلّم بالتقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة في إصلاح قطاع الأمن والحوكمة، **وإذ يرحب** بما يقدمه الشركاء الدوليون من دعم ومساعدة إلى الشرطة الوطنية الأفغانية في هذا الصدد، ولا سيما استمرار التزام بعثة التدريب في أفغانستان التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، وقوة الدرك الأوروبية، **وإذ يرحب**، في إطار العملية الانتقالية، بزيادة قدرات وإمكانات قوات الأمن الوطني الأفغانية، **وإذ يشدد** على ضرورة أن تواصل أفغانستان، سوية مع الجهات الدولية المانحة، تعزيز الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، ويحثّ على جملة أمور منها اتخاذ تدابير لتوفير التدريب المهني المستمر لكفالة قدرة أفغانستان على أن تتولى، على نحو مستدام، مزيداً من المسؤوليات والأدوار القيادية في العمليات الأمنية وحفظ النظام العام وإنفاذ القانون وتأمين الحدود الأفغانية وصون الحقوق الدستورية للمواطنين الأفغان، وكذلك زيادة جهودها في مجال تفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية ومكافحة المخدرات، على النحو المبين بإيجاز في الإعلان المشترك لمؤتمر قمة شيكاغو وإعلان طوكيو،

وإذ يرحب بالإعلان المشترك لمؤتمر قمة شيكاغو بشأن أفغانستان الذي يشدد على الالتزام الطويل الأجل، إلى ما بعد عام ٢٠١٤، بإحلال السلام وبسط الأمن وتحقيق الاستقرار على نحو دائم في أفغانستان، **وإذ يشير** إلى مسؤولية حكومة أفغانستان عن إدامة قوات أمن وطنية أفغانية بأعداد كافية وقادرة على أداء مهامها، بدعم من المجتمع الدولي، **وإذ يرحب** في هذا السياق بقرار المجتمع الدولي، الذي اتخذ في المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان الذي عقد في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، القاضي بدعم تدريب قوات الأمن

الوطنية الأفغانية وتجهيزها وتمويلها وتنمية قدراتها بعد نهاية الفترة الانتقالية، **وإذ يرحب** بما أعاد الإعلان المشترك لمؤتمر قمة شيكاغو تأكيده من إنفاق على قوات الأمن الوطنية الأفغانية، على أن يكون مفهوماً بوضوح أن المفترض هو أن تتولّى حكومة أفغانستان المسؤولية المالية الكاملة عن قواتها الأمنية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢٤، **وإذ يرحب** بما تتوقعه حكومة أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي من حيث مواصلة هذه المنظمة توفير التدريب لقوات الأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المشورة والمساعدة لها بعد عام ٢٠١٤،

وإذ يشير إلى المبادرات الإقليمية بشأن أفغانستان، مثل عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، والمؤتمرات الوزارية التي عقد آخرها في كابُل يوم ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ومبادرة مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان التي عقدت مؤتمرها الإقليمي الخامس في دوشنبه بطاجيكستان يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، ومؤتمر قمة دلهي للاستثمار الذي عقد في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وكذلك المبادرات التي يجري تنفيذها في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمبادرات الأخرى ذات الصلة التي تهدف إلى زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع أفغانستان مثل تعزيز الترابط على صعيدي التجارة والهياكل الأساسية على امتداد الطرق التجارية التاريخية، وتوفير إمدادات الطاقة، والنقل، والإدارة المتكاملة للحدود، **وإذ يرحب**، في هذا السياق، بنتائج ''مؤتمر اسطنبول المتعلق بأفغانستان: الأمن والتعاون في قلب آسيا'' الذي عقد يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ومتابعة نتائج ''المؤتمر الوزاري لقلب آسيا - كابل'' الذي عقد يوم ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، حيث أكدت أفغانستان وشركاؤها الإقليميون، بدعم من المجتمع الدولي، التزامها بتعزيز الأمن والتعاون على الصعيد الإقليمي لكي تنعم أفغانستان بالأمن والاستقرار، بسُبُلٍ منها النهوض بالحوار الإقليمي وتعزيز تدابير بناء الثقة، **وإذ يتطلع** إلى الاجتماعات المقبلة لهذه المبادرات، **وإذ يشير** إلى أن المقصود بعملية اسطنبول هو أن تكمّل الجهود التي تبذلها بالفعل المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجهود المتعلقة بأفغانستان، وأن تتعاون مع هذه الجهود، لا أن تكون بديلا عنها،

وإذ يسلّم بأهمية مساهمة البلدان المجاورة والشركاء الإقليميين وكذلك المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، في تحقيق الاستقرار في أفغانستان، **وإذ يشدد** على الأهمية الحاسمة للنهوض بالتعاون الإقليمي بوصفه وسيلة فعالة لتعزيز الأمن والحوكمة والتنمية في أفغانستان، **وإذ يرحب** بزيادة الجهود

الإقليمية الرامية إلى مواصلة تنفيذ الإعلانات السابقة المتعلقة بعلاقات حسن الجوار، **ويؤيد** تلك الجهود،

وإذ يشدد على الدور المركزي والمحايد الذي تواصل الأمم المتحدة أداءه في مجال تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان بقيادهما للجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي، **وإذ يلاحظ** في هذا السياق أوجه التآزر بين أهداف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأهداف القوة الدولية للمساعدة الأمنية، **وإذ يشدد** على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق والدعم فيما بينهما، بالموازاة مع سير العملية الانتقالية ومع إيلاء الاعتبار الواجب للمسؤوليات المحددة لكل منهما والطابع المتغيِّر والحجم المعدَّل لوجود المجتمع الدولي،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، ولا سيما أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة غير القانونية والمجرمون، بمن فيهم الضالعون في إنتاج المخدرات غير المشروعة أو الاتجار بها، على النحو المبين في تقارير الأمين العام منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٠١١ (٢٠١١)، والعلاقات المتينة بين أنشطة الإرهاب والمخدرات غير المشروعة، وما يؤدي إليه ذلك من تهديدات محدقة بالسكان المحليين، بمن فيهم الأطفال وقوات الأمن الوطني والأفراد العسكريون والمدنيون الدوليون،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل استكمال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وتحسينها، مع التركيز بوجه خاص على اتباع نهج الشراكة من أجل كفالة التنفيذ والتنسيق على نحو مشترك وفعال، **وإذ يشجِّع** القوة الدولية للمساعدة الأمنية على أن تقوم، في إطار المسؤوليات المحددة لها، بزيادة الدعم الفعّال الذي تقدمه إلى الجهود الجارية بقيادة أفغانستان، بما فيها الجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطنية الأفغانية، من أجل التصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها، بالتعاون مع الجهات الفاعلة المعنية على الصعيدين الدولي والإقليمي، **وإذ يسلِّم** بالأخطار التي يمثلها إنتاج المخدرات وتجارتها والاتجار بها بشكل غير مشروع على السلام الدولي والاستقرار في مناطق مختلفة من العالم، وبالدور المهم الذي يضطلع به في هذا الصدد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **وإذ لا يزال يساوره القلق** إزاء الضرر البالغ الذي ما برحت زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به وتعاطيه تلحقه بأفغانستان على صعد الأمن والتنمية والحوكمة، والذي يمتدّ إلى المنطقة بأسرها، بل وخارجها، **وإذ يثني** على مبادرة ميثاق باريس باعتبارها أحد أهم أطر العمل في مجال مكافحة المواد الأفيونية الأفغانية المصدر،

وإذ يعرب أيضاً عن قلقه إزاء ما لأعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة من آثار ضارة على قدرة الحكومة الأفغانية على ضمان سيادة القانون وتوفير الأمن والخدمات الأساسية للشعب الأفغاني، وكفالة تمتعه التام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يكرر الإعراب عن دعمه للمساعي المستمرة التي تبذلها الحكومة الأفغانية بمساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، من أجل مواصلة تحسين الحالة الأمنية والمضي في التصدي للخطر الذي تمثله حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات العنيفة والمتطرفة الأخرى، وإذ يشدد في هذا السياق على ضرورة تواصل الجهود الدولية، بما فيها جهود القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة،

وإذ يُدين إدانة شديدة جميع الهجمات، بما فيها الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية وعمليات الاغتيال والاختطاف والاستهداف العشوائي للمدنيين والهجمات المرتكبة ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية واستهداف القوات الأفغانية والدولية وأثرها الضار على جهود تحقيق الاستقرار والتعمير والتنمية في أفغانستان، **وإذ يُدين** كذلك لجوء حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية إلى استخدام المدنيين دروعاً بشرية،

وإذ يرحب بالإنجازات التي حققتها الحكومة الأفغانية في حظر استخدام سماد نترات الأمونيوم، وإذ يحث على مواصلة العمل على تنفيذ نظام للرقابة على جميع المواد المتفجرة والسلائف الكيميائية، وبالتالي الحد من قدرة المتمردين على استخدامها في صنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع،

وإذ يسلّم باستمرار الأخطار التي تشكلها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية، وبالتحديات المرتبطة بالجهود الرامية إلى التصدي لتلك الأخطار،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من العدد الكبير المتزايد من الضحايا المدنيين في أفغانستان، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يسقط معظمهم بسبب أعمال حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية، **وإذ يُدين** إدانة شديدة ارتفاع عدد الهجمات التي تستهدف المدارس، بما في ذلك حرقها وإغلاقها قسراً، واستخدامها من قبل الجماعات المسلحة، وترهيب موظفي التعليم واختطافهم وقتلهم، ولا سيما تلك الهجمات التي تستهدف تعليم الفتيات والتي تشنها الجماعات المسلحة، ومن

ضمنها حركة الطالبان، **وإذ يرحب** في هذا السياق بإدراج اسم حركة الطالبان في قائمة مرفق تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان (S/2012/261) عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٩٨ (٢٠١١)، **وإذ يؤكد من جديد** على أن جميع الأطراف في النزاع المسلح يجب أن تتخذ كل الخطوات الممكنة لضمان حماية المدنيين المتضررين، ولا سيما النساء والأطفال والمشردين، **وإذ يدعو** جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة حماية المدنيين، **وإذ يسلّم** بأهمية مواصلة رصد أحوال المدنيين، ولا سيما الضحايا منهم، وتقديم تقارير عن ذلك إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك من جانب القوة الدولية للمساعدة الأمنية، **وإذ يحيط علماً** في هذا الصدد بأعمال الفريق العامل المعني بتقليل الخسائر البشرية في صفوف المدنيين التابع للقوة الدولية،

وإذ يحيط علماً بالتقدم الذي أحرزته القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات الدولية الأخرى في خفض عدد الضحايا من المدنيين إلى الحد الأدنى، حسبما ورد في تقرير منتصف عام ٢٠١٢ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عن حماية المدنيين في النزاع المسلح، **وإذ يحث** القوة والقوات الدولية الأخرى على مواصلة تعزيز الجهود لمنع وقوع ضحايا من المدنيين، بما في ذلك زيادة التركيز على حماية السكان الأفغان بوصفهم عنصراً مركزياً للبعثة، **وإذ يشير** إلى أهمية إجراء استعراضات مستمرة للأساليب والإجراءات المتبعة ومراجعة حصيلة العمليات وإجراء تحقيقات، بالتعاون مع الحكومة الأفغانية في الحالات التي يسجَّل فيها وقوع ضحايا من المدنيين وعندما تستصوب الحكومة الأفغانية إجراء تلك التحقيقات المشتركة، إلى جانب مواصلة التعاون مع قوات الأمن الوطنية الأفغانية من أجل إضفاء مزيد من الصبغة المؤسسية على جهود حماية المدنيين،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ من قيام قوات حركة الطالبان في أفغانستان بتجنيد الأطفال واستخدامهم بالإضافة إلى قتل الأطفال وتشويههم نتيجة للنزاع، **وإذ يعرب** عن تأييده لمرسوم وزير الداخلية المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، الذي يؤكد من جديد التزام الحكومة بمنع انتهاكات حقوق الطفل، **وإذ يرحب** بإنشاء اللجنة التوجيهية الأفغانية المشتركة بين الوزارات المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، **وإذ يدعو** إلى التنفيذ الكامل لأحكام الخطة، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان،

وإذ يشدد في هذا السياق على أهمية إحراز الحكومة الأفغانية مزيداً من التقدم في إنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز المؤسسات القضائية، وإعادة بناء قطاع السجون وإصلاحه،

وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان داخل أفغانستان، بما في ذلك حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات، وبخاصة حقوق المرأة بموجب الدستور لتمكينها من المشاركة الكاملة في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، **وإذ يرحب** في هذا الصدد بخطة الشرطة الوطنية والأهداف المحددة فيها لزيادة التدريب في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك القضايا الجنسانية، وزيادة توظيف النساء،

وإذ يكرر دعوته جميع الأطراف والجماعات الأفغانية إلى المشاركة البنّاءة في حوار سياسي سلمي يجري في إطار الدستور الأفغاني، وإلى العمل مع المانحين الدوليين من أجل تنمية البلد الاقتصادية والاجتماعية، وتفادي اللجوء إلى العنف، بما في ذلك استخدام الجماعات المسلحة غير القانونية، **وإذ يؤيد** مقاصد المجلس الأعلى للسلام،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الراسخ بدعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى المضي قدماً بعملية السلام والمصالحة، وفقاً لبيان كابُل واستنتاجات مؤتمر بون، وفي إطار الدستور الأفغاني وتطبيق الإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراره ١٩٨٨ (٢٠١١) وغيره من قرارات المجلس ذات الصلة،

وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الأفغانية للمضي قدماً بعملية السلام والمصالحة، بما في ذلك من خلال المجلس الأعلى للسلام وتنفيذ البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، من أجل تفعيل حوار شامل تقوده أفغانستان بشأن المصالحة والمشاركة السياسية على النحو الوارد في بيان مؤتمر كابل المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن الحوار مع كل من ينبذ العنف، ولا تربطه أي صلة بالمنظمات الإرهابية الدولية، بما فيها تنظيم القاعدة، ويحترم الدستور، بما في ذلك أحكامه المتصلة بحقوق الإنسان، وبخاصة ما يتعلق بحقوق المرأة، ولديه الإرادة للمشاركة في بناء أفغانستان تنعم بالسلام، وعلى النحو المفصل في المبادئ والنتائج الختامية الواردة في نتائج مؤتمر بون الذي عُقد في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بدعم من حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، ومع الاحترام الكامل لتنفيذ التدابير وتطبيق الإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراريه ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) وغيرهما من قرارات المجلس ذات الصلة، **وإذ يدعو** جميع الدول المعنية إلى مواصلة انخراطها في عملية السلام، **وإذ يدرك** ما تتركه الهجمات الإرهابية من أثر في الشعب الأفغاني وما تشكله من خطر على آفاق التوصل إلى تسوية سلمية في المستقبل،

وإذ يسلِّم بأن عدداً متزايداً من أفراد حركة الطالبان قد تصالحوا مع حكومة أفغانستان، ورفضوا الفكر الإرهابي الذي يعتنقه تنظيم القاعدة وأتباعه، ويؤيدون التوصل إلى حل سلمي للنزاع المستمر في أفغانستان، وإذ يسلِّم أيضاً بأنه على الرغم من تطور الحالة في

أفغانستان والتقدم المحرز في عملية المصالحة، فإن الأمن ما زال يشكل تحدياً كبيرا في أفغانستان والمنطقة،

وإذ يسلِّم أيضاً بزيادة عدد الذين خضعوا لإعادة الإدماج ممن انضموا إلى برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، **وإذ يرحب** بنتائج المؤتمر الاستعراضي لهذا البرنامج الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١١ والجهود المبذولة مؤخراً لكفالة تنفيذه، **وإذ يشجّع** على بذل المزيد من الجهود للتصدي للتحديات التنفيذية المتبقية، بوسائل منها وضع آلية مناسبة للفرز، ويشجع كذلك المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود التي تقودها أفغانستان،

وإذ يشير إلى التزامات حكومة أفغانستان، وآخرها ما تعهدت به في مؤتمر طوكيو، بتعزيز وتحسين العملية الانتخابية في أفغانستان، بما في ذلك الإصلاح الانتخابي الطويل الأجل، وذلك لضمان اتسام الانتخابات في المستقبل بالشفافية والمصداقية والديمقراطية، **وإذ يؤكد من جديد** أنه لكي يسود السلام أفغانستان في المستقبل لا بد من بناء دولة مستقرة وآمنة ومكتفية ذاتياً من الناحية الاقتصادية وخالية من الإرهاب والمخدرات وقائمة على سيادة القانون ومؤسسات ديمقراطية معززة، وعلى احترام الفصل بين السلطات، والضوابط والموازين الدستورية الراسخة وضمان وإعمال حقوق المواطنين وواجباتهم،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز اتساق الأعمال العسكرية والمدنية، بما في ذلك تلك المضطلع بها في إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية،

وإذ يرحب أيضاً بالتنسيق المستمر بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، والتعاون الميداني القائم بين القوة الدولية والوجود التابع للاتحاد الأوروبي في أفغانستان،

وإذ يعرب عن تقديره للقيادة التي توفرها منظمة حلف شمال الأطلسي، وللمساهمات التي تقدمها دول عديدة إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية وإلى تحالف عملية الحرية الدائمة، الذي يعمل في إطار عمليات مكافحة الإرهاب في أفغانستان ووفقاً لقواعد القانون الدولي السارية،

وإذ يقرر أن الحالة في أفغانستان ما زالت تشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين،

وقد عقد العزم على كفالة تنفيذ ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية تنفيذاً كاملا، بالتنسيق مع الحكومة الأفغانية،

وإذ يتصرف لهذه الأسباب بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** تمديد الإذن الممنوح ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية، على النحو المحدد في القرارين ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣)، لفترة اثني عشر شهراً حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛

٢ - **يأذن** للدول الأعضاء المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولاية القوة؛

٣ - **يسلِّم** بالحاجة إلى أن تلبي القوة الدولية للمساعدة الأمنية جميع متطلباتها المتعلقة بالعمليات، **ويرحب** بالاتفاق المبرم بين حكومة أفغانستان والدول المساهمة في القوة الدولية بنقل المسؤولية الأمنية الرئيسية تدريجياً في أفغانستان إلى الحكومة الأفغانية في جميع أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٤ وبالتنفيذ الجاري للعملية الانتقالية منذ تموز/يوليه ٢٠١١، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى المساهمة بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى للقوة الدولية للمساعدة الأمنية وإلى مواصلة بذل الجهود لدعم الأمن والاستقرار والانتقال في أفغانستان؛

٤ - **يرحب** بالتزام حكومة أفغانستان الشديد بمواصلة القيام، بدعم من الدول المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بتطوير قوات أمن وطنية أفغانية يحكمها الدستور الأفغاني، وتكون قادرة على توفير السلام والأمن والاستقرار لجميع الأفغان، وتعمل تحت قيادة مدنية فعالة ووفقاً لمبادئ سيادة القانون، وتحترم حقوق الإنسان، وتكون قادرة على المساهمة في إحلال الأمن في المنطقة من خلال تحقيق استقرار الأوضاع في أفغانستان؛

٥ - **يرحب** بالتزام منظمة حلف شمال الأطلسي والحكومة الأفغانية بمواصلة تطوير اتفاق الشراكة الدائمة الذي وقَّعت عليه منظمة حلف شمال الأطلسي والحكومة الأفغانية في مؤتمر قمة لشبونة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بجميع أبعاده، حتى عام ٢٠١٤ وما بعده، وعلى وجه الخصوص الاعتزام الذي أُعرب عنه فيه بتقديم دعم عملي مستمر، في إطار الشراكة الدائمة، بهدف تحسين وإدامة قدرات وإمكانات أفغانستان على التصدي للأخطار المستمرة التي تهدد أمنها واستقرارها وسلامتها، والمساهمة في إحلال الأمن في المنطقة من خلال تحقيق استقرار الأوضاع في أفغانستان؛

٦ - **يشدد** على أهمية القيام، ضمن إطار شامل، بتعزيز القدرات الوظيفية والروح المهنية والمساءلة في القطاع الأمني الأفغاني، **ويشجِّع** القوة الدولية للمساعدة الأمنية والشركاء الآخرين على مواصلة جهودهم، حسبما تسمح به الموارد، من أجل تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتوجيهها وتمكينها، بهدف تعجيل التقدم نحو بلوغ هدف جعل قوات الأمن الأفغانية مكتفية ذاتياً ومستدامة وخاضعة للمساءلة ومتوازنة عرقياً توفر الأمن وتكفل سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، **ويرحب** بالدور القيادي المتزايد الذي تؤديه السلطات

الأفغانية في الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية في أنحاء البلد كافة، **ويرحب** بالتقدم الكبير المحرز في زيادة حجم الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، **ويشدد** على أهمية دعم التأهيل المهني المستمر لهاتين المؤسستين؛

٧ - **يطلب** إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية وكبير الممثلين المدنيين لمنظمة حلف الشمال الأطلسي مواصلة العمل، في تنفيذ ولاية القوة، بالتشاور الوثيق مع الحكومة الأفغانية والممثل الخاص للأمين العام، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٤١ (٢٠١٢)، وكذلك مع تحالف عملية الحرية الدائمة؛

٨ - **يطلب** إلى قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تُطلع مجلس الأمن بانتظام، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، عن تنفيذ ولايتها، وذلك بسُبل منها تقديم تقارير فصلية في الوقت المناسب؛

٩ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.